

الحذف لكثرة الاستعمال

بين السماع والقياس

د . كمال سعد أبو المعاطي *

تعد كثرة الاستعمال من الأسباب المهمة التي تؤدي إلى حدوث الحذف في اللغة العربية ، سواء على مستوى التركيب ، أو مستوى البنية ، وإن كان الغالب في الحذف المعلل بكثرة الاستعمال وقوعه في الصيغ لا في التراكيب ، أى أنه يعترى جزءاً أو أكثر من أجزاء الكلمة .

وقد أرجع كثير من النحاة الحذف الواقع في بنية كثير من الكلمات إلى كثرة استعمالها وجريانها على ألسنة الناس ، وذلك مثل الحذف الواقع في (قد) ، و(قط) إذ أصلهما التثقيل ، لاشتقاقهما من : قددت الشيء وقططته ، ولكنهما لما كثرا في كلامهم وجريا على ألسنتهم لجئوا فيهما إلى التخفيف (١) . ومنه أيضاً قولهم في "أيمن الله" أيم الله ، وم الله ، وم الله ، حيث خففوا الكلمة لكثرة استعمالهم لها ومعرفتهم موضع الحذف فيها (٢) .

* مدرس النحو بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

والمعار حالياً لكلية المعلمين بالأحساء - المملكة العربية السعودية .

(١) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٧٤/١ .

(٢) انظر : المنصف ٦١/١ .

وذلك لجريها في القسم ، وهو أسلوب كثر استعماله في لغتهم اليومية ، ولعل منه مانراه من حذف في نحو : يد ودم واسم وابن وأخ . . إذ أصل هذه الكلمات : يدى ودمى أو دمو ، وسمو ، وبنو ، وشىء منها لا يقتضى الحذف ، بل قياس بعضها الإثبات كيد ودم واسم ؛ لسكون ما قبل حرف العلة فيها كظبي وقتو ، وقياس بعضها الإبدال كابن وأخ ؛ لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله كما في (عصا) ، لكنها حذفت على خلاف القياس لكثرتها في كلامهم (١). هذا ، وقد نقلت إلينا كتب التراث النحوى العديد ، بل الكثير من مواطن الحذف التى اعتمد القدماء فى تفسيرهم لها على كثرة الاستعمال ، كما نقلت إلينا الكثير من أقوالهم فى ذلك . وعلى أية حال فإن المطالع لكتاب "سيبويه" سوف يتبين له أنه أول من لفت النظر إلى أهمية كثرة الاستعمال ودورها فى تفسير كثير من الحذوفات الواقعة فى بنى كثيرة من كلمات اللغة ، لدرجة يمكن القول معها بأنه يعد بحق رائد هذه النظرية ، حيث فسر فى ضوئها أنواعاً شتى من الحذف فى الصيغ والتراكيب ، وهو مانراه واضحاً فى مواطن كثيرة من كتابه (٢) . ومن أقواله فى ذلك "إن الشئ إذا كثر فى كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله ، ألا ترى أنك تقول : "لم أك" ولا تقول : هذا قاض وتقول : لم أبل ولاتقول : لم أرم تريد : أرام ، فالعرب مما يغيرون الأكثر فى كلامهم عن حال نظائره (٣) . ويقول فى موضع آخر : "ماحذف فى الكلام لكثرة استعمالهم كثير" (٤) .

(١) انظر : شرح الجار بردى ٣١٣/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٥/١ ، ١٩٦ ، ٢٢٦ ، ٢٩٤ ، ١٢٩/٢ ، ١٣٠ ، ١٤٠ ، ١٩٦ ،

٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢١٣ ، ٢٥٦ ، ١٨٤/٤ ، ٣٩٩ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ومواطن أخرى

كثيرة .

(٣) الكتاب ١٩٦/١ . (٤) السابق ١٣٠/٢ .

ثم تبع سيبويه فى ذلك سائر النحاة ، حتى صارت كثرة الاستعمال عندهم أحد الأسباب القوية التى يفسر على ضوء منها مواطن كثيرة من الحذف . ولعل منها ما نلاحظه من حذف فى كلمة (ملك) إذ يكاد علماء اللغة الأقدمون - خاصة أصحاب المعاجم - يجمعون على أن أصل بنية هذه الكلمة هو (ملاك) وأن الشواهد قد جاءت مؤكدة ذلك كما فى قول الشاعر (١) :

فلستُ لإنسى ولكن لملاك تنزّل من جوّ السماء يُصوّبُ

حيث رد الكلمة إلى أصلها لما احتاج إليها فى الشعر . فلما كثرت استعمال الكلمة وجرت على ألسنتهم وشاع استعمالها بينهم حذفوا الهمزة للتخفيف ، أو كما قال صاحب اللسان : "خففت الهمزة بأن أُلقيت حركتها على الساكن الذى قبلها فقل : (مَلَك) ، وقد يستعمل متمماً والحذف أكثر" (٢) وإلى ذلك أشار "المازنى" موضحاً أن سبب الحذف إنما يرجع إلى كثرة الاستعمال وهى مظنة التخفيف عندهم ومناطه ، فقال : "ومما ألزم حذف الهمزة لكثرة الاستعمال "ملك" وإنما هو "ملاك" فلما جمعه ردوه إلى أصله" (٣) .

وقال ابن جنى : "اعلم أنه يريد بالحذف هنا التخفيف ، ألا ترى أنهم يحركون اللام من "ملك" بفتحة الهمزة من مَلَأَكَ كما تقول فى مسألة : مسألة

(١) هو علقمة بن العبد ، قاله فى مدح الحارث بن جبلة ، والبيت فى ديوانه ص ١٦ ،
والكتاب ٣٧٩/٤ ، وشرح الشافعية ٣٤٦/٢ ، ٢٨٧/٤ ، ونزهة الطرف للميدانى
٢٦٠ .

(٢) لسان العرب لابن منظور مادة (ملك) . (٣) المنصف ١٠٢/٢ .

وفى جوابه : حوبه ، وهذا هو التخفيف ، إلا أنهم ألزموه التخفيف فى الأمر الشائع فى الواحد وصارت ميم "مفعّل" كأنها بدل من إلزامهم إياه التخفيف . . حتى أن التحقيق - وإن كان هو الأصل - قد صار مستقبلاً لقلّة استعماله" (١) .

ومنه أيضاً ما يقرره نظام القواعد فى اللغة العربية من أن الفعل إذا سكن ما بعد حرف المضارعة منه نحو : يَضْرِبُ ، ثم أتينا بالأمر منه ، فإننا نحذف منه حرف المضارعة فيبقى ما بعده ساكناً ، ولما كانت اللغة لاتجيز الابتداء بالسكن ، فقد وجب المجيء بهمزة الوصل للتوصل إلى النطق به فنقول : اضْرِبْ ، وهى همزة مكسورة لا لتقاء الساكنين إلا أن يكون الثالث مضموماً فإنها تضم اتباعاً لكرهية الخروج من الكسر إلى الضم . هذا هو الأصل فيما كانت فاؤه همزة تسكن فى المضارع نحو : أتى يأتى ، وتقلب الهمزة الثانية ياء خالصة إن كانت همزة الوصل مكسورة ، وإن كانت مضمومة قلبت واواً خالصة نحو : أوس الجرح ، والأصل : أوس الجرح ، فقلبوا الهمزة الثانية حرفاً ليناً فراراً من الجمع بين الهمزتين ، هذا هو الأصل فى مثل هذه الأفعال كما يقرره نظام اللغة (٢) إلا أنه قد شذ عن هذا الأصل ثلاثة أفعال ، أجمع النحاة على أنها تسمع ولا يقاس عليها ، وهذه الأفعال هى (أخذ ، أكل ، أمر) حيث التزموا فيها حذف الهمزة عند الإتيان بالأمر منها ، وكان القياس يقتضى قلبها واواً فتصير : أؤخذ ، أؤكل ، أؤمر ، فلما اجتمعت همزتان ، وكثر استعمالهن فى لغتهم لتعلقهن بحياتهم اليومية ، حذفوا الهمزة الأصلية فزال الساكن ، فاستغنى عن الهمزة الثانية

(١) المنصف ١٠٣/٢ . (٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٩ .

الزائدة ، وذلك لأن كثرة الاستعمال تجيز فى الكلمة مالا يجوز فى غيرها
فصارت الكلمات : خذ وكل ومر ، قال صاحب شرح الشافية : " والتزموا خذ
وكل على غير قياس للكثرة ، وكان القياس قلب الثانية واواً لانضمام ما قبلها
، فخففت بغير قلب ؛ وذلك بأن حذفت الثانية لكثرة استعمالها ، وعلى كل
حال فالحذف أوغل فى التخفيف" (١) •

وقد التزموا هذا الحذف فى كل من الفعلين : خذ وكل دون مر : إذ
أجمعوا على أن الحذف فيه - وإن كان أفصح من القلب - إلا أنه ليس
بلازم ، أى ليس بواجب خاصة إذا كان غير مبتدأ به ، وقد عللوا ذلك بأنه
أقل استعمالاً من خذ وكل "فهو لم يبلغ مبلغهما فى الكثرة ولا قصر فى القلة،
فجعلوا له حكماً متوسطاً فجوزوا فيه أوامر ومر" (٢) لأنه على حسب تفاوت
الكثرة يتفاوت التخفيف (٣) • ومن ثم فقد أبقوا على الهمزة فيه ، وجعلوها
أفصح من الحذف خاصة إذا وقع الفعل فى درج الكلام أى فى الكلام
المتصل حيث تنتفى علة الحذف وهى اجتماع الهمزتين • قال تعالى :
(وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها) (٤) •

ولعله من الواضح فى تعليل النحاة لهذا الحذف الواقع فى هذه الأفعال
أنهم يجمعون فى تعليلهم له بين سببين :

(١) شرح الشافية للرضى ٥٠/٣ - ٥١ •

(٢) انظر : شرح الشافية للجار بردى / ٢٥٨ •

(٣) انظر : الأشباه والنظائر ١/ ٥٧٧ •

(٤) سورة طه ، آية ١٣٢ •

الأول : صوتى ، ويتمثل فى حذف الهمزة الأصلية التى تتبعها زوال السكون، ثم الاستغناء عن الهمزة الزائدة ؛ لأنه إذا حذف الأصل فإن تطبيق ذلك على الفرع أولى .

أما السبب الثانى : فيتمثل فى كثرة استعمال هذه الأفعال وجريانها فى حالة الأمر على ألسنة الناس "إذ من المعروف أن المتكلم يلجأ إلى أسهل الصيغ وأخفها على اللسان ويقوم باستعمالها بعد ذلك ليحقق تلك السهولة فى النطق ، ثم توصيل المعنى بطريقة مباشرة ، خاصة وأن الحالة هنا تخص فعل الأمر الذى يحدث على الأقل بين فردين ، فنجد أمراً ومأموراً ، أولهما ينطق بالفعل وتأتيهما يحدثه" (١) فالأمر مرده أولاً وأخيراً إلى استعمالهم للغة، وإلى كثرة تداول هذه الكلمات بينهم وقد قال سيبويه "إنهم مما يغيرون الأكثر فى كلامهم" (٢) وكما سبق فإن الكلمة إذا كثرت استعمالها عندهم أجازوا فيها من التغيير والتخفيف ما لم يجز فى غيرها ؛ "لأن كل كثير مستثقل وإن خف" (٣) .

وجدير بالذكر مذكروه بعض الباحثين من أن تعليل الحذف هنا بكثرة الاستعمال تعليل غير صحيح ، وأن الصواب هو القول بأن هذه الأفعال قد مرت فى استعمالها بثلاث مراحل هى :

وجدير بالذكر مذكروه بعض الباحثين من أن تعليل الحذف هنا بكثرة الاستعمال تعليل غير صحيح وأن الصواب هو القول بأن هذه الأفعال قد مرت فى استعمالها بثلاث مراحل هى :

(١) قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين ، د. محمود سليمان ياقوت / ٢١٤ .

(٢) الكتاب ٢/ ٢٠٨ .

(٣) شرح الشافية للرضى ٢٨/٣ .

والكثرة تناسب التخفيف بخلاف مماثلة "تأى" فإنه لم يكثر كثرته ، ولذلك فقد أجروه مجرى يرى وأرى ويُرى على سبيل الجواز ، فخففوا همزته ، ولم يلتزموا ذلك التخفيف.(١)

وكذلك تحذف الهمزة الثانية وجوباً فى باب "أكرم" عند الإتيان بالمضارع منه ، وذلك لكثرة الاستعمال إذ الأصل أكرم بهمزتين لكنهم كرهوا اجتماع الهمزتين فيما هو كثير الاستعمال فحذفوا الثانية وجعلوا حذفها واجباً ، واجتمعوا على حذفه كما اجتمعوا على حذف كل وترى.(٢)

وقد وسع بعضهم من قاعدة الحذف لكثرة الاستعمال ففسر فى ضوءها العديد من أنواع الحذف التى أصابت أبنية كثير من الكلمات ، ومن هؤلاء "المازنى" الذى يرى أن كثرة الاستعمال هى السبب الحقيقى وراء الحذف الواقع فى كلمات مثل : لم أبل ، ولا أدر ، ولم يك ، وإن كان يرى أن هذا الحذف شاذ لا يقاس عليه ، وقد تبعه فى ذلك ابن جنى الذى فسر شذوذ هذه الكلمات بأن القياس فيها كان يجب أن يكون "لم أبال" بمنزلة "لم أرام" لأنه مضارع "باليت" و"لا أدرى" لأنه فى موضع رفع ونظير "لا أرمى" و"لم يكن" لأنه نظير "لم يصر" ولكنه لما كثر استعمال هذه الحروف فصارت : لم أبل يقال عند كل شئ محتقر ، خففت بتسكين اللام من لم أبال ، وشبهت اللام بالفاء من "أخاف" فكما تسكن تلك للجزم ، كذلك سكنوا هذه اللام من "لم أبال" تشبيهاً بالفاء لكثرة الاستعمال فلما سكنت اللام حذفت الألف لا لتقاء

(١) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل - لابن الحاجب ٢/٢٣٨-٢٣٩ .

(٢) انظر / شرح الشافية للرضى ٣/٥٩-٦٠ ، والكتاب ٤/٢٧٩-٢٨٠ .

الساكنين كما تحذف من "لم أخف" (١) وذهب الرضى إلى أن أصلها "أبالى" ثم حذفت الياء بدخول الجازم فصارت "لم أبال" فلما كثر استعمالها وجرت على السنة الناس طلبت التخفيف مرة أخرى ، لأن كل كثير مستثقل عندهم وإن خف ، ولذلك فقد أجروا فيها الجزم مرة أخرى تشبيهاً لها بما لم يحذف منه شيء كيقول ويخاف لتحرك آخرها ، فأسقطت حركة اللام وسكنت فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصارت "لم أبل" (٢) .

وكذلك الأمر مع "لم يك" لأن "كان" كثر استعمالهم إياها ، وصارت عبارة عن الأفعال ، يقول القائل : هل قام زيد ؟ فيقول المجيب : نعم قد كان ذاك . وما كان ذلك . وهل يقوم زيد ؟ فيقول المجيب : نعم قد يكون ذلك ، ولا يمنع فى شيء من ذلك (٣) . قال السيرافى : وكثر فى كلامهم هذا الحرف لأنه عبارة عن كل ما كان ويكون" (٤) فلما حذفوا الواو للجزم فى (لم يكن) ووقعت النون آخرًا ساكنة وهى مضارعة لحروف المد واللين بالغنة التى فيها وأنها ساكنة حذفوا النون أيضاً كما يحذفون حروف المد إذا وقعت لا مات للجزم . . وإلى الحذف الواقع فى هذين الفعلين أشار سيبويه بقوله : "وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كثرا فى كلامهم" (٥)

وأما "لا أدرى" فالأصل أن تقول : لا أدرى ، بإثبات الياء لأنه موضع رفع ولا موجب لحذف حرف العلة هنا ، غير أنهم درجوا على استعمالها

(١) انظر : المنصف ٢/٢٢٧ ، والإنصاف ٢/٥٤٠-٥٤١ .

(٢) انظر : شرح الشافية ٢/٢٣٥ ، والمقتضب ٣/١٦٧ والكتاب ٤/٤٠٥ .

(٣) انظر : المنصف ٢/٢٢٧ .

(٤) شرح السيرافى ٢/٧٧ .

(٥) انظر الكتاب ٤/١٨٥ ، ٤٠٥ .

محذوفة الياء ، وذلك لما كثرت فى استعمالهم وشاعت على ألسنتهم ؛ لأن الكلمة كلما شاعت على الألسنة كان لها من التخفيف ما ليس لغيرها . قال ابن جنى : "وهم لما كثر استعماله أشد تغييراً" (١) وقال أيضاً : "والشئ إذا كثر استعماله وعرف موضعه جاز فيه من التغيير ما لايجوز فى غيره نحو: لا أدر ولم يك ولا تبل ، وغير ذلك ، وليس كذلك ما كان مجهولاً قليلاً الاستعمال" (٢) .

وبعد ، فإن هذا هو تفسير القدماء للحذف الواقع فى مثل هذه الكلمات ، وهو تفسير مقبول فى تقديرنا - لأنه يؤكد على السمة الوصفية الواضحة فى كثير من تفسيراتهم ، وهى و إن جاءت عن غير قصد ، إلا أنها تبين فى كثير من الحالات كيف كانوا يلجئون إلى منطق اللغة والاستعمال ليحكموه فيما شجر بينهم من خلاف فى تفسير كثير من القضايا والمسائل اللغوية التى كانت تستوقفهم وتحتاج منهم إلى بيان وتفسير . وليتهم تمسكوا بهذا المنهج ، إذن لجاء النحو مبرأ من كثير من المماحكات ، ولجاءت إلينا كتبهم مخففة من ذلك الحمل الثقيل المتمثل فى الجدل العقلى والحشو الذى لا طائل من ورائه ، والذى احتل مكانه من كتبهم نتيجة اعتمادهم فى كثير من المسائل اللغوية والنحوية على منطق العقل وابتعادهم فى كثير منها عن منطق اللغة وكيفية الاستعمال .

وإذا كان هذا هو تفسير القدماء لهذه الكلمات ، فإن الدكتور رمضان عبد التواب يذهب فى تفسيرها مذهباً آخر ، حيث يرجع وجود مثل هذه

(٢) المنصف ١/١٤٣ .

(١) الخصائص ٣/٣٤ .

الصيغ فى اللغة العربية إلى لغة الشعر ، تلك اللغة التى يحكمها الوزن الذى يرفض بطبيعته بعض المقاطع الجائزة فى لغة النثر فيقول : " روى النحويون بعض الصيغ العربية التى وردت على غير المألوف فيها والقياس الجارى فى أمثالها ، ووقفوا أمامها حيارى ، وتكلفوا لها التأويل والتخريج ، وفاتهم فى كل ذلك أن السبب فى مخالفتها المألوف هو استخدامها فى الشعر ، ذلك الاستخدام الذى حولها عن أصلها لتتسجم مع الوزن الشعرى ، ثم خرجت من الشعر إلى النثر وشاعت على الألسنة فى صورتها الجديدة ، من ذلك قولهم : لم أبل ولا أدر " وقد استدلل ببعض أبيات الشعر القديم التى جاءت فيها الكلمتان على هذه الهيئة ويؤكد بها أن هذه الكلمات ماهى إلا أثر من آثار لغة الشعر فى أبنية اللغة العربية • (١)

وعلى أية حال فإن هذا الرأى يبدو وجيهاً وصحيحاً إلى حد ما مادامنا لم نعثر - إلى الآن - على النص النثرى القديم الذى يثبت عكسه أو على الأقل يوضح أن أمثال هذه الكلمات كانت تستعمل فى وقت من الأوقات فى لغة النثر إلى جانب لغة الشعر ، وإن كان الذى يهمنا هو بيان أثر كثرة استعمالها فى التغير الواقع على بنيتها ، وهو الأمر الذى يكاد يتفق عليه علماء اللغة فى القديم والحديث ، ولا يهمنا بعد ذلك أفى الشعر كانت البداية أم النثر ؟

وعلى أية حال ، فتلك هى أهم المواضع التى أمكن رصدها ، والتى يظهر فيها بوضوح أثر كثرة الاستعمال فى أبنية كثير من مفردات اللغة ،

(١) انظر : فصول فى فقه العربية / ٢٢٤ وما بعدها •

لدرجة يمكن القول معها إن هذه الكثرة فى الاستعمال تعد أحد الأسباب الحقيقية التى تفسر الحذف الواقع فى بنية الكلمة .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو : إذا كانت كثرة الاستعمال أحد أسباب الحذف المعتمدة التى نص عليها القدماء وأيدهم فيها المحدثون ، فما مدى قياسية هذا السبب ؟ وهل كثرة الاستعمال قياسية أو سماعية ؟ وفى هذا نقول : تكاد كثرة الاستعمال تكون سبباً قيسياً للحذف الواقع فى بنية الكلمة عند الكوفيين وهو رأى يتفق مع منهجهم واكتفائهم بالقياس على المسموع من كلام العرب ، حتى وإن كان قليلاً ، ويظهر هذا واضحاً فى خلافهم مع البصريين حول بعض المسائل اللغوية من ذلك : اختلافهم فى السين التى تدخل على المستقبل نحو : سأفعل حيث ذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها ، أما الكوفيون فقد رأوا أنها مقتطعة من "سوف" واحتجوا بأن قالوا : "سوف" كثر استعمالها فى كلامهم وجريها على ألسنتهم ، وهم أبداً يحذفون لكثرة الاستعمال كقولهم : لا أدر ، ولم أبل ، ولم يك ، وخذ وكل ، وأشباه ذلك ، والأصل : لا أدرى ، ولم أبال ولم يكن ، وأأخذ وأأكل . فحذفوا فى هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال فكذلك ههنا لما كثر استعمال "سوف" فى كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً (١) .

وهكذا يقيس الكوفيون الحذف الواقع فى "سوف" على الحذف الواقع فى غيرها من الكلمات التى استدلوها بها للعلة المشتركة بينهما وهى كثرة

(١) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، مسألة ٩٢ / ٢ ، ٦٤٦ .

الاستعمال • وقد رفض البصريون هذا القياس وحكموا عليه بالفساد ، وهو مانقله عنهم أبو البركات الأنباري في قوله : أما قولهم إن "سوف" لما كثر استعمالها في كلامهم حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال ، قلنا : هذا فاسد ، فإن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليُجعل أصلاً لمحل الخلاف ، على أن الحذف لو وجد كثيراً في غير الحرف من الاسم والفعل فقلما يوجد في الحرف ، وإن وجد الحذف في الحرف في بعض المواضع فهو على خلاف القياس فلا يجعل أصلاً يقاس عليه • (١)

وهذا الحكم بحدم القياسية هو مانراه متردداً في كتب البصريين بدءاً من سيبويه الذي نبه في غير موضع من كتابه إلى أن كثرة الاستعمال ليست سبباً قياسيًّا يطرد معه الحذف دائماً إذ يقول : "وليس كل شيء يكثر في

(١) انظر الإنصاف / مسألة ٩٢ •

وجدير بالذكر أن وجهة النظر الحديثة تتفق مع ماذهب إليه الكوفيون ، إذ ترى أن الكلمة قد تعرضت لما يسمى بالبلى اللفظي نتيجة كثرة استعمالها ، وقد استدلوا لذلك بوجود الكلمة في اللغات السامية ، انظر في ذلك : التطور اللغوي : مظاهره وعمله وقوانينه • د/رمضان عبد التواب ٩٨-١٠٠ •

- وقد اتفق ابن مالك مع الكوفيين في رأيهم وأنكر رأى البصريين فقال : "وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرغة عن "سوف" ولكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة ، وهذا عندي تكلف ودعوى مجردة من الدليل •• فقد أجمعنا على أن : سف وسو وسى عند من أثبتها فروع "سوف" فلتكن السين أيضاً فرعها ، لأن التخصيص دون مخصص مردود • انظر في ذلك شرح التسهيل لابن مالك ٢٦/١ -

٢٨ ، تحقيق د • عبد الرحمن السيد •

كلامهم يغير عن الأصل لأنه ليس بالقياس عندهم فكرها ترك الأصل" (١) ويقول فى موضع آخر معقّباً على بعض الكلمات التى حدث فيها الحذف نتيجة كثرة استعمالها : "وتجرى هذه الأشياء التى هى على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ، ومما هو فى الكلام على ما أجروا ، فليس كل حرف يحذف منه شىء ويثبت فيه نحو "يك" و"يكن" و"لم أبل" و"أبال" لم يحملهم ذلك على أن يفعلوه بمثله ، ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون فى : مر : أوامر أن يقولوا فى خذ : أؤخذ ، وفى كل : أؤكل ، فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر" (٢) .

وعلى كل فهو يحكم على هذا النوع من الحذف بالشذوذ وعدم القياس ، وهو مانص عليه صراحة عقب حديثه عن "لم أبل" و"لم يك" حيث قال : وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كثرا فى كلامهم . . وهو من الشواذ ، وليس مما يقاس عليه ويطرد" (٣) .

أما ابن جنى فقد عبر عن ذلك بوضوح فى قوله : قد يقل الشىء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس" (٤) . وعلى أية حال فإن مسألة الكثرة والقلة مسألة نسبية ولعل فيما ذهب إليه الكوفيون من قولهم بجواز الحذف لكثرة الاستعمال وقياسهم ذلك وتطبيقه على بعض كلمات اللغة مما سمع أو لم يسمع عن العرب ، لعل هذا يتناسب إلى حد بعيد مع روح اللغة ومنطقها الذى يحكمه استعمال أهلها ، فلقد بات مقررأ فى المفاهيم اللغوية الحديث أن اللغة كالكائن الحى تنمو وتتطور وتريد مفرداتها

(٢) الكتاب ٤/٤٠٥ .

(١) الكتاب : ٢/٢١٣ .

(٤) الخصائص ١/١١٥-١١٦ .

(٣) السابق ٢/٢٦٦ .

وتنقص بحسب استعمال أهلها والمتكلمين بها . ولا يخفى أن استعمال هذه المفردات يختلف من زمن لآخر ، فما كان مستعملاً بكثرة فيما مضى قد يهجر أو يقل استعماله في زمن لاحق ، وقد يحدث العكس ، فكل فترة زمنية ما يناسبها من الألفاظ والأساليب ، وعلى حسب التفاوت في استعمال هذه الألفاظ وتلك الأساليب من حيث الكثرة يكون التغيير الواقع عليها ، ذلك أن "كثرة الاستعمال تبلى الألفاظ وتجعلها عرضة لقص أطرافها تماماً كما تبلى العملات المعدنية والورقية التي تتبادلها أيدي البشر" (١) .

ولعل في أقوال البصريين أنفسهم ما يمكن أن نستأنس به في القول بجواز القياس على ما كثر استعماله ، فهم أنفسهم القائلون : بأن الكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها ، وقالوا أيضاً : اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، فمن الواضح أنهم لم يحددوا هذه الكلمات ، بل جعلوا أحكامهم عامة مطلقة يصح إطلاقها وتطبيقها على أية كلمة كثر استعمالها ، فالمهم هو كثرة الاستعمال . كما أنهم جعلوا التخفيف إذا ما وقع متناسباً مع هذه الكثرة فقالوا : على حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ، ثم إنهم طبقوا هذه المبادئ وتلك الأصول على كثير من أساليبهم ومفرداتهم التي كثر تداولها بينهم وجريها على ألسنتهم ، من ذلك مثلاً : أسلوب القسم فهو مما يكثر في كلامهم ويتردد ذكره على ألسنتهم ، ولذلك فقد بالغوا في تخفيفه من غير جهة ، فحذفوا فعل القسم نحو قولهم : "بالله لأقومن ، أى : أحلف ، وربما حذفوا المقسم به واجتزؤا بدلالة الفعل عليه نحو : أقسم لأفعلن ، والمعنى : أقسم بالله (٢) .

(١) انظر : التطور اللغوي - مظاهره وعلايه وقوانينه / ٩٥ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ٥٧٧/١ .

ومنه أيضاً الحذف الذى أنزلوه بالاسم الموصول ، لما كثر فى كلامهم ، فقد خففوه من غير وجه فقالوا : "اللذ" بحذف الياء ثم "اللذ" بحذف الحركة ، ثم حذفوه رأساً واجتزؤا بلام التعريف الذى فى أوله ، وكذا فعلوا فى "التى" .

ولعل أوضح دليل على جواز قياسية هذا الحذف مانراه فى باب الترخيم فقد اشترطوا أن يكون المرخم منادى ، وذلك لأنه حذف والنداء يكثر استعماله ، ولذلك فقد أوقعوه على الحى والميت والجماد فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه ، قال سيبويه : "اعلم أن الترخيم لا يكون إلا فى النداء ، إلا أن يضطر شاعر ، وإنما كان ذلك فى النداء لكثرة فى كلامهم" (١) .

كما اشترطوا فى الترخيم أن يكون المرخم علماً ، إلا أنهم رخموا بعض الكلمات ، وإن لم تكن أعلاماً لكثرة استعمالها ، من ذلك ترخيم كلمة "صاحب" حيث قالوا : "ياصاح ، لأنه لما كثر استعماله من غير ذكر موصوف صار بمنزلة العلم" (٢) .

ومنه أيضاً اختصاصهم : يابن أم ويابن عم ، بحذف الباء لكثرة الاستعمال ، وعدم فعل ذلك فى يابن أبى ويابن أذى ، وذلك لأن كثرة الاستعمال عندهم تكون دائماً مظنة للتخفيف ومناطه ، وقد قالوا : "إن الشئ إذا كثر كان حذفه كذكره ، لأن كثرته تجريه مجرى المذكور ، ولذلك جاز

(١) الكتاب ٢/ ٢٣٩ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ١/ ٥٧٨ ، والكتاب ٢/ ٢٣٩-٢٤٠ .

التغيير والحكاية فى الأعلام دون غيرها ، وإنما سوغ ذلك الكثرة" (١) إلى غير ذلك من الأساليب والمفردات التى حدث فيها حذف لكثرة استعمالها ويضيق المقام هنا عن ذكرها ، وكما قال سيبويه : "ماحذف فى الكلام لكثرة استعمالها كثير" وهذه الكثرة تتسع لتشمل مفردات اللغة وأساليبها فى الأبواب المختلفة ، أو كما قال السيوطى : "كثرة الاستعمال اعتمدت فى كثير من أبواب العربية" (٢) .

وإذا كان الأمر كذلك ، فلم لا نأخذ برأى الكوفيين ونقيس على المحذوف بسبب كثرة الاستعمال ، فهذا الرأى يتناسب - فيما أرى - مع ما تذهب إليه الدراسات اللغوية الحديثة ؛ لتوافقه مع منطق اللغة وتناسبه مع طبيعتها واستخدام أصحابها لها ، وقد قال ابن جنى : "لما كان النحويون بالعرب لاحقين وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم متحليين ، ولمعانيهم وقصودهم آمين ، جاز لصاحب هذا العلم الذى جمع شعاعه ورسم أشكاله ، ورسم أغفاله ، وخلج أشطانه ، وزم شوارده ، وأفاء فوارده ، أن يرى فيه نحواً مما رأوا ويحذوه على ألسنتهم التى حذوا ، وأن يعتقد فى هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا فى أمثاله ، لاسيما والقياس إليه مصنع وله مقابل ، وعنه غير متناقل" (٣) .

ولاشك أن عمل القياس يتناسب طردياً مع كثرة الاستعمال الأمر الذى يجعلنا نتفق مع الكوفيين فيما ذهبوا إليه من القول بجواز قياسية لكثرة الاستعمال لكونها أحد أسباب الحذف المعتمدة فى القديم والحديث .

(٢) السابق نفسه .

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٥٧٣/١ .

(٣) الخصائص ٣٠٩-٣١٠ .

